المحتلة، ونعتقد بأن القلق العربي، من هذا الأمر، مشروع» (**المصدر نفسه**، ١٩/٧/١٩٩٠).

كيف يمكن التصدي، بحزم، لهذه المشكلة؟ أجاب الوزير شيفاردنادزه بأن الاقتراح السوفياتي، الرامي الى عقد مؤتمر دولي للاطراف المعنيّة مباشرة بنزاع الشرق الاوسط، يرمي الى بلورة أطر عامة للتصدي للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية. وأوضح أن الاقتراح يهدف، كذلك، الى دفع عملية التسوية السلمية وعقد المؤتمر الدولي الخاص بأزمة الشرق الاوسط. وأكد ان بلاده «ستلجأ الى اتخاذ اجراءات عملية للحيلولة دون توطين المهاجرين اليهود في الارض المحتلة»، مشيراً الى «ان الموقف السوفياتي، في هذا الخصوص، معروف جيداً، ورافض لتوطين اليهود هناك» (**المصدر نفسه**، ١١/٧/١٩٩٠).

توازن اوروبي

ولكن في غياب الاتحاد السوفياتي، الذي سيكون منهمكاً، أكثر فأكثر، في البحث عن لملمة أوضاعه الداخلية، بدا واضحاً للعيان انه اذا كان من جهة خارجية قادرة على اتخاذ قرار متوازن من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والفلسطيني ـ الاسرائيلي تحديداً، فان هذه القوة تتمثّل في اوروبا التي أرسلت وفداً يمثّلها الى اسرائيل لاجراء محادثات مع كبار المسؤولين هناك، ثمّ توجّه هذا الوفد، الذي ضمّ وزراء خارجيات ايطاليا وايرلندا ولوكسمبورغ، الى تونس للتباحث مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات.

ولعلّ زيارة «الترويكا» الاوروبية لاسرائيل استهدفت، من حيث الاساس، تعيين مندوب دائم للمجموعة الاقتصادية الاوروبية في الارض المحتلة، تنفيذاً للقرار الذي اتخذ في «قمّة دبلن» الاخيرة. والواضح ان التحرك الاوروبي ظل في اطار محدود، مراهناً على ان الوقت كفيل باقناع المسؤولين الاسرائيليين بأن لا مفرّ من الحلول الوسط، متفادياً، قدر الامكان، الدخول في مواجهة مع هؤلاء المسؤولين، بدليل ارجاء اتخاذ قرار نهائي في شأن ارسال مندوب للسوق الى ايلول (سبتمبر) المقبل، بعدما تبيّن ان لا مجال لاقناع الحكومة الاسرائيلية بارسال مثل هذا المندوب، في اللحظة الراهنة. بل أكثر من ذلك، غادر الوفد تل ـ أبيب وفي جعبته مجموعة من اللاءات، مثل «لا للمؤتمر الدولي»، و«لا لمنظمة التحرير الفلسطينية»، و«لا ضمنية لمبادرة بيكر الهادفة الى فتح حوار فلسطيني ـ اسرائيلي» بشروط لا تتعارض، عموماً، مع تلك التي وضعها شامير لدى طرحه خطة للانتخابات في الارض المحتلة في أيار (مايو) ١٩٨٩ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

وبالطبع، لم يجد الوفد الاوروبي ما يردّ به على اللاءات الاسرائيلية غير التشديد على ان علاقة اسرائيل باوروبا الموحّدة، والتي هي الشريك التجاري الاساس لها، ستتأثر في حال عدم التوصّل الى تسوية في الشرق الاوسط، خصوصاً بعد العام ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

في هذا الاطار، لاحظ المراقبون ان شامير، الذي التقى الوفد الاوروبي قبل مغادرته الى تونس، وليفي الذي اجتمع به لدى وصوله تل ـ أبيب، تكلّما بلغتين مختلفتين، باستثناء ما يتعلق بموضوع واحد هو رفضهما أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في العملية السلمية؛ فاذ زعم الاول انها منظمة «ارهابية»، زعم الثاني انها «عقبة» على طريق السلام، وقد تعرقل اجراء انتخابات «حرة وديمقراطية» في الارض المحتلة (**الحياة**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

وذكر المراقبون انفسهم، ان شامير ركّز، في حديثه الى الوفد الاوروبي، على «التزام» اسرائيل اتفاقيتي كامب ديفيد، وخطتها الخاصة بالانتخابات؛ كما دعا الدول الاوروبية، والعربية، الى تأييد هذه الخطة، ودعمها، معتبراً اياها «الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام في المنطقة». وكرّر تلميحاته في اتجاه الدول العربية، وقال لضيوفه: «ان التسوية في الشرق الاوسط يجب الاّ تقتصر على اسرائيل والفلسطينيين فقط؛ بل يجب العمل، في الوقت نفسه، على ايجاد تسوية بين اسرائيل والدول العربية» (**المصدر نفسه**).

امّا وزير الخارجية الاسرائيلية، فانه احتج، بشدة، خلال الاجتماع الذي عقده مع وفد «التروبكا»، على الربط بين التعاون الاقتصادي والاوضاع السياسية. ونقل المراقبون عنه قوله: